القائمة النسبية «قيامته»:

موت المشترك إكلينيكياً..!!

كلما اقترب موعد الانتخابات النيابية المقررة في ٢٧ أبريل من العام الجاري، زاد ارتباك وتخبط احزاب اللقاء المشترك تجاه هذا الاستحقاق المرتقب.. وباستثناء الاجماع على مفردات التأزيم.. والتلويح بالخراب والهلاك.. ان أجريت الانتخابات بدونها ويبدو التوجس والتناقض هما سيدا الموقف في اداء وتوجهات فرقاء المشترك.

فلا جديد في أحاديث وتصريحات وبيانات اللقاء المشترك الاسبوع الماضي غير أن حُمى الانتخابات زادت الشرخ اتساعاً ليتضح بجلاء ان الخلاف الحاصل حول الانتخابات ليس بين المؤتمر الشعبي العام كحزب حاكم وأحزاب المعارضة في تحالف المشترك، وانما هو «لقاء الفرقاء» مع بعضهم البعض تجاه مفردات العمل السياسي والعملية الديمقراطية.

كتب/ جميل الجعدبي

واضافة الى تمسك البعض بالقائمة النسبية كشرط للمشاركة في الانتخابات وتقليل البعض الآخر من أهميتها ونفى أن تكون هذه القائمة محل اصرار يبرز الحديث عن أحزاب كبيرة وصغيرة جديداً في خطاب المشترك خلال الأيام الماضية، لوحظ تصدر قيادات الاصلاح لهذا الخطاب منها الشيخ حمود الذارحي الذي أوضح في سياق تقليله من أهمية القائمة النسبية أنها مطلب للأحزاب الصغيرة فقط، في حين كان رئيس حزب الاصلاح في حضرموت المهندس محسن باصره يوصي في فرز مماثل الجميع بايصال البلد الى بر الأمان قائلاً في حوار لصحيفة «الأهالي» العدد «٧٦» «البلد بلد الجميع ونحن شركاء فيه وينبغي على الشريك الأكبر والشريك الأوسط وكذلك الأصغر ايصال البلاد الى بر الأمان».

فرز مقاسات

وكان متوقعاً حيال الخطاب الاصلاحي المستند لمعيار حجم المقاعد البرلمانية وحقوق الاغلبية المعارضة «٥٤ مقعداً» قياساً باقلية حليفيه «الاشتراكي والناصري» عشرة مقاعد، أن يسارع اصحاب الأقلية للاصطفاف تحت مظلة القائمة النسبية وهو ما فعله الأمين العام المساعد للتنظيم الوحدوي الناصري محمد الرداعي بتأييده موقف «الرفاق» في تصريح لـ«الوحدوي نت» و«الاشتراكي نت» حول القائمة النسبية دونما ايضاح مزاياها وعيوبها ومقارنة ذلك بمزايا وعيوب القائمة الفردية.. كما كان متوقعاً كذلك حيال فرز المقاسات هذه بين اطراف المشترك أن يلوذ رئيس المجلس الأعلى للمشترك وأمين عام الوحدوي الناصري بالصمت كنوع من الحيادية على الأقل في هذه المرحلة.

ناطق المشترك خارج السرب

الارتباك والتخبط الحاصل في خطاب واداء احزاب المشترك يجعل مهمة الناطق الرسمي باسم هذه الأحزاب مهمة صعبة للغاية، ففي حواره لصحيفة «ايلاف» في عددها «٧٢» يبدو محمد المنصور متحدثاً باسم أحزاب اخرى ليس الاصلاح ولا الاشتراكي منها، ففي حين تبدي بعض قيادات المشترك حرصها على اجراء الانتخابات في موعدها كما في حوار عبدالوهاب محمود أمين عام البعث الاشتراكي للصحوة- الذي نفى فيه أن يكون المشترك طالب بتأجيل الانتخابات، خلافاً لذلك، يرى الناطق باسم المشترك في حواره لـ«إيلاف» أن أقرب الخيارات الآن هي تأجيل الانتخابات ويضيف: «فإذا أردنا انتخابات حرة ونزيهة ونعود الى ما تم الاتفاق عليه مثل اتفاق المبادئ.. فالوقت الآن لا يسعف لاعادة كل الاجراءات السابقة، وبالتالي لابد من التأجيل».

ويُلحظ من الفقرة السابقة حجم الهوة الحاصلة بين المشترك وناطقه، فالرجل يشترط العودة للاتفاقات وتحديداً «اتفاق المبادئ».. الذي تتحاشى بيانات واحاديث قيادات المشترك ذكره منذ تنصلت عنه مطلع ٢٠٠٧م، وبعد الاستفادة من بنوده باضافة عضوين من المشترك لقوام لجنة الانتخابات ٢٠٠٦م، ولو لم يتنصل المشترك عن اتفاق المبادئ -الذي يطالب ناطقهم اليوم بالعودة اليه- لما استمر الخلاف حول الانتخابات الى اليوم.

اشتباك وارتباك

وفي ذات الحوار يؤكد الناطق باسم المشترك أنهم لم يطالبوا من الحزب الحاكم تقديم تنازلات، مغايراً بذلك حديثاً مشابها لرئيس المجلس الأعلى للمشترك سلطان العتواني أواخر ديسمبر من العام الماضي أكد خلاله أن «التنازلات ينبغي أن تأتي دائماً من الحزب الحاكم».

أخطر ما في هذا الاشتباك الذي ينعكس حيرة وذهولاً لدى المتابع أنه لم يعد مقتصراً على بيانات وأحاديث قيادات المشترك مع بعضها البعض.. وانما في تناقض البيان الواحد مع مضامينه والقيادي الواحد مع نفسه، وتناقض الفقرات والجمل وصولاً للمفردة الواحدة داخل أصغر تصريح للشخص ذاته، كما هو حال منصور المشترك وناطقهم الرافض لتأجيل الانتخابات ليوم واحد والمشدد على ضرورة تأجيل الانتخابات في آن واحد.

سطو مُنظم

في هذا الاثناء لا يجد راسموا سياسة أحزاب المشترك حرجاً من اتهام ناقدي خطابهم وادائهم -المرتبك هذا- باختلاق الاكاذيب والنيل من المشترك والتشويش على مواقفه وتشويهها بهدف تضليل الرأي العام وتحريف الحقائق المتصلة بعدد من القضايا ومنها الانتخابات، كما يزعم بيان المشترك الأخير، في حين تبدو هذه المواقف متضاربة مع بعضها «أي مشوهة من بيتهم» كما في الجدول المرفق لبعض من تصريحات قيادات المشترك حول الانتخابات.. ورغم هذا يعبر مجلس المشترك عن «استهجانه واشمئزازه» ولا يشعر بذلك حين يسطو على آراء المنظمات الخارجية ويطوع مفردات آراء خبراء الديمقراطية بما يتوافق مع رغباته كما جرى مع البعثة الأوروبية مؤخراً وقبلها مدير مكتب مؤسسة «ايفس».

تماسك مُميت

وحتى لا نتهم بالتشويش على مواقف المشترك «ناصعة البياض» وتضليل الرأي العام وتحريف الحقائق، نشير هنا الى أن بيانات وتصريحات واحاديث كل قيادات المشترك متطابقة تماماً حول مفردات تماسك المشترك ووحدة المشترك.. فهذا عبدالوهاب محمود يؤكد «نحن في توافق تام، نحمد الله على هذا التوافق».. وهذا ناطق المشترك يؤكد على استحالة تفكيك عرى تحالف المشترك «لأنه كل يوم يتأكد لنا في اللقاء المشترك أن تكتل المشترك ضرورة وحاجة ماسة للحياة السياسية» وقبلهما اتذكر حديثاً لرئيس المجلس الأعلى للمشترك ذكر فيه «ان الله قد مكن اللقاء المشترك».. ولا أدري ماذا يقصد بذلك التمكين؟!

ومن هنا يتضح لنا حجم الكارثة والاستغفال الحاصل لمن تبقى من قواعد ونشطاء هذه الأحزاب التي تزعم أنها تسعى للوصول الى السلطة، ولا تتقبل رأياً ناقداً لأدائها في المعارضة، وتتباهى بتماسكها وقوتها في حين تفر الى الخلف وتعجز هذه القوة والتماسك عن دفعها للأمام خطوة واحدة، فأي اضافة للحياة السياسية من مواقف متصلبة وعدمية ينجزها الاطفال ببراعة فائقة..؟!

وأي قوة هذه يا أولى «التماسك» يتعثر أصحابها عند الشكليات والمسميات، وأي ضرورة للحياة السياسية تقتضي موت أكبر ثلاثة أحزاب معارضة اكلينيكياً على عتبات «مشنقة التماسك» عند ثاني سباق على إرادة الناخبين؟!

اللقاء «المرتبك»

		المصدر	المصدر		
محمد المنصور	الناطق باسم أحزاب المشترك يشدد على ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة في موعدها المحدد	صحيفة المرصد العدد «٥٩» ٢٠٠٩/١/٢٧م	صحيفة ايلاف العدد «٧٢» ٢٠٠٩/١/٢٧م	أقرب الخيارات الآن هو تأجيل الانتخابات الوقت لا يسعف للعودة للاتفاقات وبالتالي لابد من التأجيل	محمد المنصور
الذارحي	القائمة النسبية ليست محل اصرار من المشترك وهي مطلب للأحزاب الصغيرة فقط	صحيفة الجمهور	الوحدوي نت	لا معنى للانتخابات بدون القائمة النسبية	أمين مساعد الوحدوي محمد الرداعي
	التمسك بتوصيات الفوضية الأوروبية والمطالبة بتنفيذها تمثل الحد الأدنى للوصول الى انتخابات حرة ونزيهة	صحف المشترك ٢٠٠٩/١/٢٥م	صحيفة «الأهالي» العدد «٧٦» ٢٠٠٩/١/١٢م	ينبغي أن نشارك في الانتخابات وفق آليات تضمن انتخابات حرة ونزيهة نحن نقبل بحدها الأدنى	محسن باصره
العتواني	التنازلات ينبغي أن تأتي دائماً من الحزب الحاكم	الوحدوي نت ٢٠٠٨/١٢/٢٠م	صحيفة ايلاف العدد «٧٢» ٢٠٠٩/١/٢٧م	نحن لا نطلب من المؤتمر التنازل	ناطق المشترك محمد المنصور
	الحزب الحاكم هم من قاموا بالانقلاب على الديمقراطية في ١٨ أغسطس	عشرات البيانات والتصريحات صحف المشترك	صحيفة «النوري» العدد «٢٠٢٨» ٢٠٠٩/١/٢٩م	الاشتراكي وجميع أحزاب المشترك هي التي نقضت اتفاق ١٨ أغسطس	محمد المقالح
عبدالوهاب محمود	المشترك لم يطلب تأجيل الانتخابات والوقت لم يعد يسعفنا لتطبيق القائمة النسبية	الصحوة العدد «١١٦٠» ٢٠٠٩/١/٢٩م	صحيفة ايلاف العدد «٧٢» ٢٠٠٩/١/٢٧م	لابد من التأجيل اذا أردنا انتخابات حرة ونزيهة وأشدد على القائمة النسبية	محمد المنصور

ممارسة السياسة من عالم افتراضي

محمد حسين العيدروس

● يختلط الوعي لدى البعض فيخذله ادراكه عن التفريق بين العالم الافتراضي وبين العالم الواقعي.. والفرق بين ان يكون مواطناً في «الجمهورية اليمنية» وبين أن يكون مواطناً في «جمهورية افلاطون» التي كل شيء فيها يسير بادق من عقارب الساعة، غير ان عيبها الوحيد انها «جمهورية على ورق» تشبه كثيراً بعض الأحزاب السياسية التي يعجزك البحث عن أثر لها على أرض الواقع، إلا انها على وجهات الصحف والمواقع الالكترونية لها ملاحم وبطولات ومجد تليد.

ان الكثير من الاحزاب والتنظيمات والانظمة السياسية فشلت في رهاناتها الوطنية، واندثر ذكرها لانها لم تؤمن بالواقع، ورفضت الاعتراف بحقائقه المريرة، وبدلاً من مواجهة تحدياته ومحاولة التغلب على مشاكله ظلت تبرر وتضلل وتختلق القصص حتى غرقت في عالم افتراضي وبات من المستعصي عليها القبول بأن توضع على المحك مع الحقيقة..

ولعل ذلك هو ايضاً حال بعض القوى السياسية لدينا، التي ظلت كلما اخفقت في تجربة ديمقراطية خرجت على الرأي العام بقصة وعذر، وانتقلت تدغدغ مشاعره بالشعارات والاحلام و الاماني التي وصلت باحد مرشحي الانتخابات الرئاسية الأخيرة الى ان يتعهد في مهرجانه بذمار بان يعيد اسعار النفط الى اقل مما كانت عليه، رغم ان سعره مرتبط بالاسواق العالمية وليس مسألة محلية.

واليوم نجد ان بعض الاحزاب تتحدث بلغة من يمتلك كل مقومات الحياة اليمنية وكل اتجاهات الارادة البشرية ومفاتيح كل المشاكل والتحديات الوطنية انطلاقاً من عالمها الافتراضي الذي منحها نفوذاً خرافياً وحجماً اسطورياً وصور لها انها باتت «الوصية» على اليمن، ومن حقها منع المواطن من ممارسة حقوقه الانتخابية او تأجيلها حتى اشعار آخر، او الغاء الديمقراطية بالاصل.. بل ان المفارقة تكمن في انها تناست ان هناك حزباً يمتلك الاغلبية وان الشعب الذي تنتحل صفة الناطق بلسانه هو الذي منحه ثقة الاغلبية.

ويبدو جلياً ان هذه الاحزاب لاترفض خوض الانتخابات لان احد المنجمين «تنبأ» بانها «مزورة» بل لانها ترفض ان تكون على المحك مع أي تجربة عملية واقعية تفضح حقيقة حجمها ومساحة نفوذها ومدى شعبيتها في الاوساط الجماهيرية لانها ظلت اعواماً تقبع في عالمها الافتراضي وتتحدث عن كيانات حزبية اسطورية تبسط على مشارق اليمن ومغاربها وتمتلك العصا السحرية التي بوسعها حل ازمة اسعار النفط العالمية وكل أمر مستعص.

لاشك ان تلك الاحزاب ادركت بعد فوات الأوان ان حسابات «الجمهورية اليمنية» مبنية على استحقاقات دستورية، وصناديق اقتراع، وكائنات بشرية حية تمتلك ارادتها واعتباراتها الانسانية الحرة وهي مختلفة تماماً عن كل حسابات «جمهورية افلاطون» التي فيها كل الحكام، والامراء والفرسان، والابطال الذين لايقهرون مجرد حبر على ورق.

ان أعظم حقائقنا اليمنية هي ان الواقع ظل يفرض حساباته على امتداد حقبنا التاريخية وان كل التجارب السياسية التي حاولت القفز فوق الواقع باءت بالفشل لانها لاتمثل ارادة المواطن ومعاناته وهمومه المختلفة وبالتالي فانها لاتحمل هويته الامر الذي يجعله يتمرد عليها وعندما يتجاهل البعض وعي المواطن فانه بكل تأكيد سيفاجأ ذات يوم بان هذا المواطن كان قادراً على التمييز بين حزب ينجز له شارعاً او مدرسة وبين آخر يحاول اقناعه بعدم وجودهما برغم ان المواطن يسير يومياً فوق نفس الشارع وابناؤه يتعلمون داخل نفس المدرسة!

كما ان المواطن قادر على التمييز بين حزب كل انجازاته ماثلة للعيان وبين حزب آخر كل انجازاته وبطولاته يحذر عليها الغبار في ارشيف الصحيفة الناطقة بلسانه، والذي لو طاله حريق انتهى الحزب معه ومات ذكره.

ومن هنا فان الانتخابات النيابية ليست ملكاً للاحزاب بقدر ماهي استحقاق للمواطن ليقيم اداء هذه الاحزاب.. ويعيد النظر بمدى صلاحيتها لتمثيل مصالحه وحمل همومه.. وهي اشبه بتقييم المعلم لاداء الطالب خلال عام دراسي.. وبالتأكيد ما من طالب يرهبه التقييم إلا اذا كان كسولاً وفاشلاً.

دروس القائد

محمد عبدربه السعيدي

■ الديمقراطية المتكاملة فكراً وسلوكاً هي الضمانة الحقيقة لبناء اليمن الجديد الموحد.

من هنا ومن خلال هذه الرؤية الديمقراطية السليمة ندرك تماماً عظمة التوجهات الوطنية للقائد التاريخي باني اليمن الجديد الديمقراطي الموحد ونستلهم من خطاه معاني الحرية والديمقراطية ودلالات المشاركة الشعبية.

كما أننا ومن خلال الحراك الراهن الذي تشهده الساحة اليمنية نرقب اهتمام فخامة الرئيس -حفظه الله- برعاية التجربة وما يبديه من حرص كبير من أجل تعزيز مسارها.

حيث نجد أن تأكيداته المطلقة بأن يده ستظل مبسوطة لمختلف الفعاليات الوطنية من أجل البلوغ لحوار مسئول يجعلنا نشعر بعظمة دروسه الديمقراطية.

واذا كان فخامة الرئيس لايزال على مبادئه وقيمه ومثله الديمقراطية فإن المواطن اليمني يعلن اليوم وقوفه المبدئي والثابت الى جانب القائد والانتصار لآماله وتطلعاته التي تعد آمالاً وتطلعات تخدم الوطن وتنتصر لمشروعه الحضاري.

وخلاصة أننا ندعو أحزاب المعارضة الى الاستفادة من دروس القائد في فهم واستيعاب الممارسة الديمقراطية باعتبار هذه الدروس تمثل الضمانة الحقيقية لبناء اليمن الجديد في اطار من الديمقراطية المتكاملة فكراً وسلوكاً واعتدالاً ووسطية وانتصاراً لليمن أرضاً وشعباً.

أردوغان.. مواقف للتاريخ

أ.د. طارق أحمد المنصوب *

في عالم السياسة وخاصة في إطار العلاقات الدولية، كما يشاع لا يوجد صديق أو عدو دائم، وإنما توجد مصالح دائمة متغيرة ومتبدلة. حتى إن كثيراً من الدول اتخذت من مبدأ «المصلحة» - في بعدها المادي والاقتصادي تحديداً - أساساً للعمل الدبلوماسي إقليمياً ودولياً، وهذا حقها المشروع إن مورس دون الإخلال أو الانتقاص من حقوق ومصالح الآخرين في إطار صراع المصالح المتنافرة التي تعد سبباً من أسباب كثيرة لإثارة النزاعات بين الدول.

وتطبيقاً لهذا المبدأ «أي مبدأ المصلحة»، ظهرت تطبيقات عديدة له مثل: تقديم المساعدات والمنح والهبات الاقتصادية أو القروض دعماً للتنمية في الدول التي تربطها علاقات جيدة مع الدول التي تمتلك الموارد المالية والاقتصادية، وهي السياسات التي تستخدمها تلك الدول من أجل الحصول على موقف سياسي ما من الدول المدعومة برفض التصويت على قرار في إطار تنظيم دولي أو إقليمي أو التأييد لسياسات الدول الداعمة إزاء قضية معينة، وقد ظهرت مصطلحات عديدة ارتبطت بتلك السياسات، أشهرها مصطلح «دبلوماسية دفتر الشيكات»، أو ممارسة الضغوط الاقتصادية، وفرض سياسات الحصار والمقاطعة الاقتصادية وإغراق الأسواق بالبضائع المهربة، وافتعال الأزمات التموينية والغذائية والطاقية، وسحب الاستثمارات من الدول الرافضة أو المعادية وغير الصديقة.

وجرياً وراء تحقيق تلك المصالح سعت الدبلوماسية الدولية دوماً من أجل ربط العلاقات مع الدول الأخرى وعقد الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تضمن جني المكاسب المتبادلة الآنية والمستقبلية بين الدول المتعاقدة، والمتمثلة في الهبات والمنح والمساعدات والقروض التنموية التي تحصل عليها الدول الأقل نمواً، ومن أجل ضمان التزود بالطاقة النفطية والحصول على المواد الأولية وتجنب الأزمات التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية للدول المتقدمة. وكثيراً ما يحتار المرء منا وهو يلحظ تغير مواقف كثير من السياسيين، وتبدل كثير من المواقف الدبلوماسية الدولية إزاء قضايا معينة، أو تغيير التحالفات جرياً وراء تحقيق تلك المصالح وتعظيم المكاسب الاقتصادية وغيرها.

واليوم صارت واحدة من أهم وأشهر قواعد التحليل السياسي التي تلقن للمبتدئين، هي القاعدة التي تقوم على البحث عن صاحب المصلحة الذي قد يقف وراء حدث سياسي ما بوصفه الجهة المستفيدة التي كانت وراء حدوث ذلك الحدث أو على الأقل ساهمت في حدوثه، حتى إن كانت لا تربطه علاقة بذلك الحدث. أو الحديث عن مصلحة ما ثاوية وراء كل موقف دبلوماسي لدولة معينة، حتى إن لم تكن المصلحة هي المحرك الفعلي وراء كثير من المواقف الدبلوماسية لتلك الدولة.

وبسبب هذا اختلطت الأمور وصار التمييز بين المواقف عصياً في كثير من الحالات، وهو ما يدفع المحلل السياسي إلى تحري الدقة ودارسة كل موقف على حدة لتمييز الدوافع الحقيقية التي حدت بذلك الطرف أو بتلك الدولة إلى اتخاذ ذلك الموقف، والامتناع عن اتخاذ مواقف أخرى في مناسبات أخرى، وهي المسألة التي أعتقد أنها ليست بالمهمة السهلة، في بيئة دولية تتسم بالديناميكية والتحول السريع وتبدل المواقف، وتغير السياسات، وتلاشي التحالفات وتغير أطرافها على نحو سريع للغاية، مما يصعب متابعته ودراسته دراسة متأنية.

في هذا الإطار، فإن الحرب العدوانية الأخيرة التي شنها الكيان المحتل ضد قطاع غزة ساهمت - إلى حد كبير وهذا أحد نتائجها الآنية - في وضع حدود واضحة بين الصديق والعدو، وميزت صاحب المبادئ عن الخبيث المتجرد منها، وأعادت رسم حدود المصالح وحددت معالم خارطة التحالفات الإستراتيجية في منطقتنا العربية ومحيطنا الإقليمي، وأظهرت حقيقة التحالفات الهشة التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الماضية، وهي التحالفات التي فرضت نفسها على بعض الأنظمة السياسية في المنطقة تنفيذاً لضغوط مورست عليها من هذا الطرف أو ذاك، ترافقت مع رغبة هذه الأطراف المشروع في تحقيق مصالح ومكاسب سياسية واقتصادية في الآجال الطويلة.

الموقف التركي من الحرب العدوانية التي شنها الكيان الصهيوني على قطاع غزة، والتنديد والرفض الصريح لذلك السلوك العدواني، الذي عبرت عنه الدبلوماسية التركية بعيداً عن الكياسة الدبلوماسية والأساليب الإنشائية الفضفاضة التي منعت كثير من أنظمتنا العربية من التعبير بكيفية مماثلة ومباشرة عن مواقفها الرافضة لتلك الحرب. ثم انسحاب رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي من المؤتمر الاقتصادي المنعقد في «دافوس» بسويسرا، بعد نقاش عقيم مع رئيس الكيان الصهيوني «شيمون بيريز» حول الوضع في غزة بعد أن منع من الكلام تعقيباً على مداخلة الأخير. هذه التصرفات والسلوكيات التركية أثارت أسئلة عديدة في أوساط المراقبين والمحللين الذين وجدوا صعوبة في تفسير ما حدث بعيداً عن حسابات المصالح الضيقة والمكاسب الآنية لهذا الطرف أو ذاك.

فهل يرجع الأمر إلى مصلحة ما أو حنين قديم ورغبة تركية في العودة للعب دور ما في العالم العربي والإسلامي والمنطقة برمتها، كما يريد بعض الإعلام الغربي والعربي أن يوهمنا في كل مرة يرتفع فيها صوت في المنطقة رافضاً سياسات الدولة الصهيونية؟ إذا كان الأمر كذلك، فإننا لن نستطيع أن نفهم الموقف الفنزويلي، بعيداً عن حسابات المصالح والعداء لكل ما هو أمريكي، وإن كان هذا لا يغير من حقيقة أن ذلك الموقف بدا أكثر تفاعلاً مع مشاعرنا القومية، وأكثر تعاطفاً واستجابة لتلك المشاعر من كثير من أنظمتنا العربية التي رفضت حتى مجرد التفكير في قضية المقاطعة الدبلوماسية للكيان الصهيوني أو غلق سفاراته في عواصم تلك الدول، أو التهديد بذلك استجابة لنداءات الشارع العربي صاحب المصلحة الحقيقية في قطع تلك العلاقات. كما أننا لن نستطيع أن نفهم موقف دولة بوليفيا التي قامت هي الأخرى بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة الكيان الصهيوني، وإبلاغ السفير الإسرائيلي غير المقيم بضرورة مغادرة الدولة فوراً؟ مع أنها لا تربطها بعالمنا العربي والإسلامي إلا علاقات أقل ما توصف به أنها عادية، إن لم نقل هامشية. كما أننا لن نستطيع أن نفهم كثيراً من مواقف الدعم والتأييد التي عبرت عنها شعوب العالم شرقاً وغرباً شمالاً وجنوباً تعاطفاً مع ضحايا العدوان البربري الذي شنته قوات الجيش الإسرائيلي على شعبنا العربي في غزة الصمود.

وإذا لم تكن المصلحة، فهل هي الرغبة في الانتقام لحالة الإبطاء والرفض التي جوبهت بها طلبات تركيا المتكررة من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟ أو هل يعود الأمر إلى طبيعة تكوين أردوغان وشخصيته المتأثرة بالقيم الإسلامية التي يتشبع بها؟ أم أنها الرغبة في الثأر لموقف التجاهل والمعاملة السيئة التي قوبل بها رئيس الوزراء التركي بمنعه عن الكلام، وهل للأمر علاقة بحدة الطباع التي جعلته يخرج عن طوره، ورغبته في فرض احترام كرامة بلده كما ورد في تصريحه لوسائل الإعلام؛ حيث قال: «.. لا يسعني الحفاظ على هدوئي أمام مسائل من هذا النوع، طباعي تمنعني من ذلك، من واجبي أن أفرض احترام كرامة بلدي».. مؤكد أن موقف أردوغان أياً كانت العوامل التي تحكمت في اتخاذه لذلك الموقف، وهل كانت المصلحة، أو الثأر الشخصي.. أو خلافه ستبقى مواقف تاريخية لن تنساها ذاكرة الأجيال القادمة. ومن أجل تلك المواقف تستحق الدولة التركية اليوم أن تحتل موقعها الطبيعي بين دول العالم الإسلامي، وأن تكون وسيطاً بين الفرقاء الفلسطينيين من أجل لم الشمل ورأب الصدع، والاتجاه صوب المصالحة الوطنية التي تكفل للمقاومة الفلسطينية الاستمرار في جهودها من أجل تحقيق هدف نيل الاستقلال الوطني والتحرر من الاحتلال الإسرائيلي الغاصب، وعدم التفريط في خيار المقاومة الذي يعمل جنباً إلى جنب مع خيار التفاوض ويعززه، ويعطي للمفاوض الفلسطيني الدعم الذي يحتاجه لفرض خياراته وشروطه على طاولة المفاوضات والوقوف مع الكيان الصهيوني نداً قوياً يمتلك شروط المفاوضات.

---

* جامعة إب.